

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم: مالية ومحاسبية



محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثانية علوم مالية ومحاسبية
في مقياس :

مالية المؤسسة

من إعداد :

د. ديدة كمال

الموسم الجامعي

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين . أما بعد:

يعتبر مقياس مالية المؤسسة أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الحياة العملية للطالب بعد تخرجه، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يقدم للطالب المهارات الضرورية لتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

حيث سنحاول من خلال هذه المطبوعة إبراز الجوانب الرئيسية لمالية المؤسسة بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا العمل إلى عدة محاضرات، نبين من خلالها مختلف التقنيات والأساليب والأدوات التي يوظفها علم المالي من أجل ضمان أحسن تسيير للوظيفة المالية بالمؤسسة والحفاظ على سلامة توازنها المالية.

❖ محتويات المقياس :

1- الوظيفة المالية في المؤسسة

2- التحليل المالي

3- التحليل الكلاسيكي

4- التحليل الديناميكي

5- قرار الاستثمار

6- مصادر التمويل

❖ **طريقة تقييم الطالب في الأعمال الموجهة :** هناك معياران أساسيان يخضع لهما الطالب للتقييم وهما : المراقبة المستمرة وامتحان نهاية السداسي.

وفي ما يخص المراقبة المستمرة فهي تتمثل في 4 معايير وهي: الحضور، المشاركة، الاعمال المنزلية، امتحان الأعمال الموجهة.

50% تقييم مستمر و 50 % امتحان

مثال حول طريقة تقييم الطالب

رقم الطالب	الحضور / 10	المشاركة / 10	الأعمال المنزلية / 10	امتحان cc / 20	المجموع / 50	المراقبة المستمرة/20	الامتحان / 20	المعدل النهائي / 20
01	08	06	7.50	12	34.5	13.8	14.00	13.9
02	06	06	06	7.50	25.5	10.2	8.50	9.35

حيث :

علامة الحضور = 10 - عدد الغيابات

علامة المراقبة المستمرة = مجموع النقاط (33.5) × 20 / 50

المعدل النهائي = المراقبة المستمرة + الامتحان / 2

❖ المراجع :

• كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت،إلخ

1 - مبارك لسوس التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 :

2- بن ساسي الياس و يوسف قريشي التسيير المالي دروس و تطبيقات . - دار وائل عمان الردين

,2011

4- Pierre vernimmen : Finance de l'entreprise , éditions dalloz ,

Paris , 2014

مقدمه

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستعملين الخارجيين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم تبدو متشابهة من بلد لآخر، إلا أنه هناك العديد من الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم. إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية، ومن أهم هذه المنظمات نجد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، خاصة مع إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية والظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي جديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والذي حدد تاريخ تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010

تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين :

القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقية، وقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة.

المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية للمؤسسة

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد، فهي مصدر للثروة ولماذا خيل الأفراد والدولة، حيث تمثل منتجاتها سواء كانت المادية او المعنوية المكون الرئيسي الذي تنشأ لأجله الأسواق.

1- مفهوم المؤسسة

يمكن تعريف المؤسسة بأنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به (عدون، 1990، صفحة 14)

وبالتالي سنحاول أن نتعرف باختصار على بعض وجهات النظر التي حاولت تعريف المؤسسة ونذكر منها: (قريشي و بن ساسي، 2011، الصفحات 21-23)

1-1- المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعد ما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجر عن ذلك مداخل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لان هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة.

1-2- المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع: وفقا لهذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها وذلك من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات توجه للتسويق، وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة بأنها عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات، موجهة للبيع في السوق

1-3- المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية: تعتبر المؤسسة قاعدة للقرارات الاقتصادية لأنها تلعب دورا هاما في الاقتصاد فالقرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر في الكثير من الجوانب في الحياة الاقتصادية المهمة، وتختلف

هذه القرارات باختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمؤسسة ومن جانب آخر تختلف باختلاف المعايير الي تعتمدھا المؤسسة فيمكن لهذه القرارات أن تتعلق بالزمن القصير، المتوسط، أو الطويل؛ بحيث ينجر على هذه القرارات العديد من المسؤوليات لذلك لا بد أن تتسم عملية اتخاذ القرار بالدقة والتركيز ولا يكون ذلك إلا إذا استندت تلك القرارات على أسس علمية ودقيقة.

1-4- المؤسسة خلية اجتماعية: يركز هذا المفهوم على العنصر البشري والذي يعتبره النقطة الأساسية لنشاط المؤسسة، فالمؤسسة تقوم بتوظيف يد عاملة وبالتالي فهي تقوم بواجب اجتماعي ووظيفة اجتماعية حساسة وذلك بتوفيرها لعدة احتياجات يكون هؤلاء العمال بأمس الحاجة لها، وبالتالي ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار المؤسسة تجمع بشري يسعى لتحقيق أهداف المختلفة.

1-5- المؤسسة كنظام: من خلال هذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة بينها والمترابطة وال تي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفاعلات الموجودة بين هذه العناصر، وتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية وهي (لنظام الفرعي التجاري والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد، وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.

2- الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في منظمات الأعمال فلا يمكن للمنشأة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير... الخ دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد طبيعة العلاقات المتشابكة والتداخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد مجالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

2-1- تعريف الوظيفة المالية : وهي الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى.

كم يعرفها البعض بأنها مجموعة من المهام والأنشطة ال تي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية تتجلى في المهام ال تي يقوم بها المسيرين الماليين من وضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والاجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 25).

2-2- أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة

ان عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة له تأثيرات مالية، وعليه فلا بد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذها، وهذا من اجل الإحاطة بجميع الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذه.

حيث يكمن دور الوظيفة المالية بالتمويل ومتابعة المحاسبة العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات والمؤشرات المالية، والمراقبة الداخلية وتسيير السيولة وتسيير المخاطر المالية الداخلية والخارجية... الخ، وهذا ضمن سلم الهيكل التنظيمي للمؤسسة (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 26).

ومن بين أدوات وتقنيات الوظيفة المالية التحليل المالي، وتقنيات اختيار الاستثمارات، المحاسبة العامة والتحليلية... الخ.

2-3- التطور التاريخي للوظيفة المالية:

شهدت الوظيفة المالية منذ ظهورها كثير من المراحل والتطورات، واختلفت مراحلها التاريخية باختلاف حالة المحيط

الاقتصادي والمالي، ويمكننا ذكر اهم هذه المراحل كالتالي: (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 25)

المرحلة الأولى: (مخاطر السيولة والاستحقاق)

والتي شهدت أزمة الكساد الكبير 1929 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، حيث اهتمت الوظيفة المالية بإجراءات الإفلاس وتوفير السيولة للمؤسسات، وتميزت هذه المرحلة أيضا بتمثيل الميزانية في مجموع الأصول والخصوم، أي التركيز علي مبدأ السيولة والاستحقاق، حيث كان من بين أدوات التحليل في تلك المرحلة حساب كل من : رأس المال، نسب السيولة القدرة علي التمويل الذاتي، القدرة علي السداد، نسبة الاستقلالية المالية.

المرحلة الثانية: (تحليل المخاطر الصناعية)

بداية هذه المرحلة كانت في حوالي سنة 1970 ، حيث اهتمت بالتركيز علي عنصري الاصول والخصوم وتغيير

مصطلح الاصول إلي مصطلح الاحتياجات المالية ، واستبدال مصطلح الخصوم باسم الموارد، مع ظهور البعد الوظيفي

(دورة الاستغلال والاستثمار والتمويل)، حيث تم استعمال أدوات جديدة في التحليل تركز علي الاحتياجات في راس

المال العامل، وجدول الاستخدامات والموارد، وفائض خزينة الاستغلال.

المرحلة الثالثة : (التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق)

ظهرت هذه المرحلة في نهاية الثمانينيات، علي أساس الارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي، وشدة المنافسة، وانتشار

تمويل الاحتياجات المالية عن طريق الأسواق المالية، حيث تميزت هذه المرحلة بتحليل حسابات النتائج ومن بين أدوات

التحليل المستخدمة نذكر التالي:

- الفائض الإجمالي للاستغلال

- النتيجة الاقتصادية والجارية، الصافية.... الخ

- الأصول الاقتصادية والمر دودية الاقتصادية.

- اثر المقص، النقطة الميتة، الأرصدة الوسطية للتسيير.

- اثر الرافعة المالية والإجمالية.

المرحلة الرابعة: (تحليل القيمة)

في نهاية التسعينيات وبداية القرن العشرية تطورت النظرية المالية، وظهر استخدام الإعلام الآلي في المجال المالي ، مع

زيادة دور المساهمين في القرارات المالية، وتغير أسلوب المنافسة بين الشركات الكبرى وظهر أسلوب التعاون والتكتل ،

واستراتيجيات النمو والاندماج .

ومن مميزات هذه المرحلة أيضا، عدم الاقتصار علي الجوانب المحاسبية في التحليل، مع ظهور أدوات جديدة في التحليل

وهي:

- فائض خزينة الاستغلال

- فائض الخزينة المتاح

- جدول تدفقات الخزينة .

معدل المر دودية المرتكز علي سوق المال.

3- التشخيص المالي للمؤسسة

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، و من خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

3-1- تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية. حيث تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية لتحليل التشخيص المالي، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسي للمحلل المالي، كما يجب الإحاطة بكل جوانب المعطيات المالية المؤسسة، والتي يجب أن يوفرها نظام معلومات مالي، مثل معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردون والمنافسين . (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 65)

3-2- أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- 1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- 2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- 3- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- 4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- 5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.

6- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.

8- إمكانية السماح بالاقتراض مع دا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.

3-3- أدوات التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل

تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة

فيما بينها وهي:

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة

المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين

النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر

الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب

العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات

ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية

وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما

يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

3-4- نتائج التشخيص المالي

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها

باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية: (عدون، 1990، صفحة 13)

- 1- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
- 2- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
- 3- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- 4- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- 5- تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال.
- 6- اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح... الخ
- 7- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.
- 8- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.
- 9- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- 10- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- 11- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- 12- وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة،
فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة

المحاضرة الثانية : التحليل المالي للميزانية

سنترك في هذا الفصل للعديد من النقاط الأساسية ال تي تساعدنا على فهم وتبسيط الصورة حول التشخيص المالي من خلال التطرق للميزانية حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد و التحليل المالي الساكن سيولة واستحقاق.

1- الميزانية المالية حسب SCF

بالرجوع للمادة 25 من القانون 07/11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2007،

(النظام المحاسبي المالي، العدد 28، 27 مايو 2008)، فإن كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي لا بد

أن تتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشمل وتحتوي على ما يلي:

- الميزانية
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والأساليب المحاسبية المسهلة ويتيح معلومات مكتملة للميزانية وحساب النتائج ■

1-1- مفهوم الميزانية المالية:

حسب المادة 33 من القانون 11/07، (النظام المحاسبي المالي، العدد 28، 27 مايو 2008) فانها تعرف الميزانية

" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين

العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة

استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

ففي الأصول نجد كل من :

التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز

الضرائب المؤجلة، الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، خزينة الأصول.

أما الخصوم فتتكون من:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر

(في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن

فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة

(منتوجات مثبتة مسبقا)، خزينة الخصوم.

1-2- نموذج الميزانية المالية

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF تبعاً لما يوضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة :

- **العمود الأول** : "ملاحظة" يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية وال تي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.

- **العمود الثاني** : (N) خصص مبالغ السنة المالية .

- **العمود الثالث** : (N-1) خصص مبالغ الدورة السابقة

وفيما يلي تفصيل بنود كل من أصول و خصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي :

❖ الأصول للسنة المالية المقفلة 12/31 / N.....20

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيم الإجمالية	اهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
	<u>الأصول غير المتداولة</u>					
20	<u>القيم الثابتة المعنوية</u>					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					
205	الامتيازات وحقوق البراءات والرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	<u>القيم الثابتة المادية</u>					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
22	<u>القيم الثابتة في شكل امتياز</u>					
23	<u>القيم الثابتة الجاري إنجازها</u>					
232	القيم الثابتة العينية الجارية إنجازها					
237	القيم الثابتة المعنوية الجارية إنجازها					
	<u>القيم الثابتة المالية</u>					
207	فارق الاقتناء - Good Will					
26	<u>مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات</u>					
261	سندات الفروع المنتسبة					
265	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في					

				حالة مساهمة	
				قيم ثابتة مالية اخري	27
				السندات المثبة الاخري غير السندات	271
				المثبة التابعة لنشاط الحافطة	
				السندات التي تمثل حق الدين الدائن	272
				(السندات والقساتم)	
				السندات المثبة التابعة لنشاط الحافطة	273
				القروض والحسابات الدائنة المترتبة علي	274
				عقد إيجار - التمويل	
				الودائع والكفالات المدفوعة	275
				<u>الضرائب المؤجلة علي الأصول</u>	
				مجموع الأصول غير المتداولة	
				<u>الأصول المتداولة</u>	
				<u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u>	03
				مخزونات بضاعة	30
				المواد الأولية واللوازم	31
				تموينات أخري	32
				سلع قيد الإنتاج	33
				خدمات قيد الإنتاج	34
				مخزونات المنتجات	35
				<u>حسابات الغير</u>	04
				الموردون المدينون	409
				الزبائن والحسابات الملحقة	41x
				المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
				الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43x
				الدولة، الجماعات العمومية والهيئات	44x
				الدولية والحسابات الملحقة	
				المجمع والشركاء	45x
				مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
				الأعباء او المنتجات المعاينة مسبقا	48x
				والمؤونات	
				<u>الأصول المالية المتداولة</u>	05
				القيم المنقولة للتوظيف	50

				البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
				الأدوات المالية المشتقة	52
				الصندوق	53
				مجموع الأصول المتداولة	
				المجموع	

❖ الخصول للسنة المالية المقفلة في 12/31 /N.....20

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقييم			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	<u>مجموع الأموال الخاصة</u>			
	الخصوم غير الجارية			
134	الضرائب المؤجلة علي الخصوم			
15	المؤونات للاعباء- الخصوم غير الجارية			
16	الاقراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)			
	<u>مجموع الخصوم غير الجارية</u>			
	<u>الخصوم الجارية</u>			
16	الاقترضات والديون المماثلة- خصوم جارية			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40x	الموردون والحسابات الملحقة			
419	الزيائن الدائنون			
4xx	ديون أخرى			
51x	ديون مالية أخرى			
	<u>مجموع الخصوم المتداولة</u>			
	<u>المجموع</u>			

2- التحليل المالي سيولة واستحقاق

يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية للتحليل ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع وهو يظهر الزمن كمقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق ويسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فان هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة في جانب الأصول والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم. (زغيب و بوشنقير، 2011، صفحة 20)

المحاضرة الثالثة: التحليل المالي الوظيفي

(المنظور الوظيفي للمؤسسة)

1- المفهوم الوظيفي للمؤسسة

يقوم هذا التحليل بترتيب عناصر الموارد والاستخدامات بما يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة، والذي يعرفها بانها حدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في كل من وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل (قريشي و بن

ساسبي، 2011، صفحة 95)

1-1- وظيفة الاستغلال

تعتبر وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية لهذا التحليل حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية: (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 95)

❖ مرحلة الإمداد (التموين بالمواد الاولية ومستلزمات النشاط)

وتتمثل مهمتها في تزويد المؤسسة بالمدخلات المادية الضرورية للنشاط، منها المواد الاولية ومستلزمات الإنتاج، وتتم هذه العملية من خلال علاقة المؤسسة بمورديها، وقدراتها التفاوضية في الأسعار.

❖ مرحلة التخزين الأولي (المخزون القبلي)

بعد عملية التوريد وال شراء تأتي مرحلة التخزين، كضرورة لتفادي عدة عوامل مثل: الانقطاع المحتمل في التوريد، أو الضغط علي الموردين لتخفيض الأسعار، تلبية الطلبات الكبيرة .

❖ مرحلة الإنتاجية (التصنيع)

وهي محور وظيفة الاستغلال، وهي عملية تحويل المدخلات المادية إلى منتجات ذات قيمة استعمالية، والمتمثلة في منتجات المؤسسة الموجهة للبيع في شكل منتجات تامة أو نصف مصنعة... الخ

❖ تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرها (المخزون البعدي)

بعد عملية التصنيع ، توجه المنتجات نحو التخزين او مباشرة نحو البيع .

❖ مرحلة البيع والتوزيع

وهي أهم مرحلة، حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة علي نجاح هذه المرحلة، وتتم في هذه المرحلة عملية البيع والتوزيع والنقل والتسليم ومختلف النشاطات التسويقية بما فيها خدمات ما بعد البيع.

❖ مرحلة تحصيل المبيعات

في بعض الأحيان تمنح المؤسسة آجال دفع لعملاء محددین وذلك لفترة متفق عليها، ومنه تتحمل المؤسسة فترة تتحمل فيها السيولة المالية في شكل قروض للعميل، وتنتهي هذه الفترة بآجال للتسديد.

2-1 وظيفة الاستثمار

يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهلم: (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 99)

- **حيازة الاستثمار**: وتعني شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات وال تي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية والمتمثلة في تكلفة الشراء و مختلف المصاريف الملحقه بالشراء والمصاريف الاعدادية.

- **التنازل عن الاستثمار**: يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة ، وهذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العجز في الخزينة، وحصول المؤسسة علي سيولة مالية تؤدي إلي الرفع من الموارد والتخفيض من الاستخدامات.

1-3- وظيفة التمويل

حيث ترتكز وظيفة الاستثمار على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

- **المصادر الداخلية**: تمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة، دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

- **المصادر الخارجية**: عندما يكون التمويل الذاتي غير كافي ولا يغطي كل الاحتياجات، تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:

+ الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة.

+ القيام برفع رأس المال: عن طريق رفع رأس مال المؤسسة للشراكة مقابل تقاسم الأرباح أو الخسائر.

2- الميزانية الوظيفية

1-2 مفهوم الميزانية الوظيفية

إن تقسيم النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، بنجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى ادوات

التحليل، وهذا ما سنتعرف من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات هي : (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 100)

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة : تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل

الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات، أما

الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستخدامات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة .

- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط

الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ) وموارد تمويل هذه الإحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقه، حساب الموردون المديون

كضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، TVA للتحصيل...إلخ، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون المورد دين

والحسابات الملحقه، الزبائن الدائون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...إلخ

- مستوى استخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال : وهي كل الإحتياجات والموارد التي لا ترتبط

مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية .

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات و الحقوق تجاه الشركاء (رأس

المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء،

الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ

- مستوى الخزينة : وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية

الجارية .

ومنه نلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه

الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق الاستغلال)،

واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال)، واستخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد المستقرة والتي تشكل من الأموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموارد المتداولة والتي تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال، موارد خارج الاستغلال، و موارد الخزينة.

2-2- بناء الميزانية الوظيفية

يوضح الشكل التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية :

جدول تمثيل الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة RD الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	الاستخدامات المستقرة ES (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
FRng	استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية)
موارد الاستغلال Rex مستحقات الموارد ملحقاته	المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الاستغلال Rhex موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
موارد الخزينة Rt الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة Et المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)	مجموع استخدامات E (بقيمة إجمالية)

المصدر: إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص101.

3- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي الوظيفي

الهدف من بناء الميزانية الوظيفية هو استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي والتي وضحتها من

خلال البرهان التالي : (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 102)

انطلاقاً من التوازن بين الموارد والاستخدامات نحو المعادلات الأساسية للخزينة :

الموارد (R) = الاستخدامات (E)

$$ES + Eex + Ehex + Et = RD + Rex + Rhex + Rt$$

$$Eex + Ehex + Et - Rex - Rhex - Rt = RD - ES$$

$$((Eex - Rex) + (Ehex - Rhex)) + (Et - Rt) = FRng$$

$$(BFRex + BFRhex) + Tng = FRng$$

$$BFRg + Tng = FRng$$

$$Tng = FRng - BFRg$$

3-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

يتمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي) في الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة

$$FRng = Rd - Es$$

ويدعي أيضا رأس المال العامل الوظيفي، هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل الاستخدامات الدائمة

وكذلك يعرف على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة.

حيث يعتبر رأس مال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب الحالات الآتية :

• رأس مال العامل صافي إجمالي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى

الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى

وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

• رأس مال العامل صافي إجمالي معدوم $FRng = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على

المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون

تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

• رأس مال العامل صافي إجمالي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل

استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه

الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق

مع مواردها المالية الدائمة.

3-2- احتياجات رأس المال العامل BFR

يتمثل الاحتياج في تفاعل مجموع الأنشطة المباشرة للمؤسسة، مع عناصر المخزون والعملاء والموردون، حيث أن منح

آجال طويلة للعملاء، ومدة دوران المخزون بطيئة، ومدة الإنتاج طويلة، إضافة إلى ضعف في القدرة التفاوضية للمؤسسة

بقبول آجال قصيرة لتسديد الموردين، مما يتولد احتياج مالي للمؤسسة يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا

العجز.

ومنه يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى :

❖ **الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال BFRex** : ينطبق عليه المفهوم السابق للاحتياج ويتميز بانتماء جميع

عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين

الاستخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال :

$$\mathbf{BFRex = Eex - Rex.}$$

❖ **الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال BFRhex** : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات

غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين الاستخدامات

خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال :

$$\mathbf{BFRhex = Ehex - Rhex.}$$

❖ **الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي BFRG** : هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات

المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، وهو يحسب بالعلاقة التالية :

$$\mathbf{BFR = BFRex + BFRhex}$$

❖ **حالات الاحتياج في رأس المال العامل:**

- عندما يكون الاحتياج في رأس مال العامل سالبة : فان المؤسسة تمتلك فائض مالي غير مستغل ومستخدم في دورة

الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة .

- عندما يكون الاحتياج في رأس مال العامل موجبة : بمعنى أن المؤسسة تعاني من كبر حجم الاحتياجات، ويجب البحث عن موارد مالية لتغطية الاحتياجات أو التقليل من احتياجات عناصر دورة الاستغلال بإعادة التفاوض مع الموردين والزبائن، وتسريع دورة المخزونات والإنتاج

3-4- الخزينة الصافية الإجمالية Tng :

عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل احتياجات رأس المال العامل، تتشكل عنه الخزينة الصافية الإجمالية، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة أي في حالة عجز في التمويل .

وانطلاقاً من المعادلة الأساسية للخزينة تحسب كالتالي:

$$Tng = FRng - BFRg$$

وتحسب الخزينة الصافية الجمالية أيضاً من من الميزانية الوظيفية بالفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة.

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$Tng = Et - Dt$$

3-5 - شروط التوازن المالي

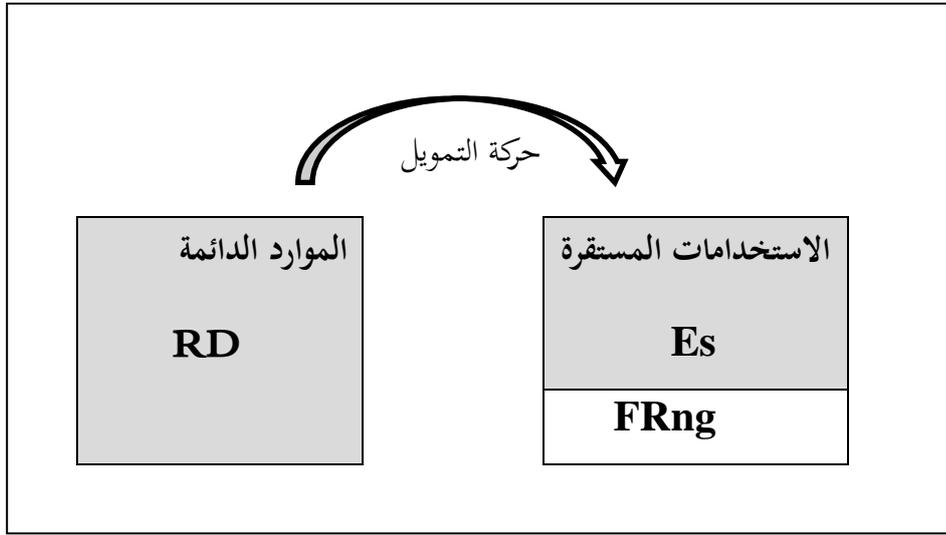
لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي :

❖ الشرط الأول :

أن يكون رأس المال العامل الإجمالي موجب، أي أن $FRng > 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة ES اعتماداً على الموارد الدائمة Rd، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل .

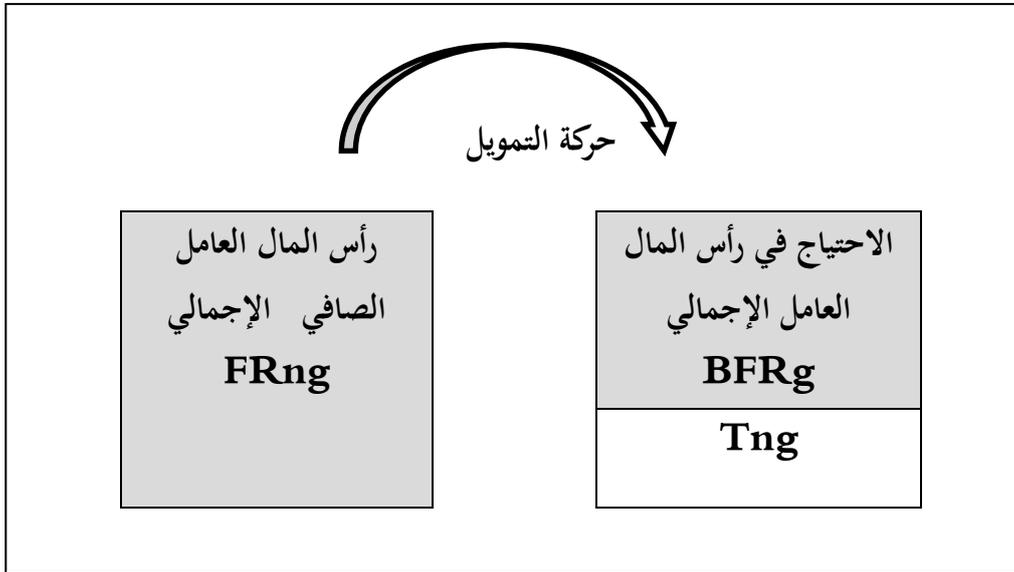
$$FRng > 0 \implies RD > ES$$

أي أن



❖ الشرط الثاني :

أن يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن $FRng > BFRg$ وبمعنى أيضا انه لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال .

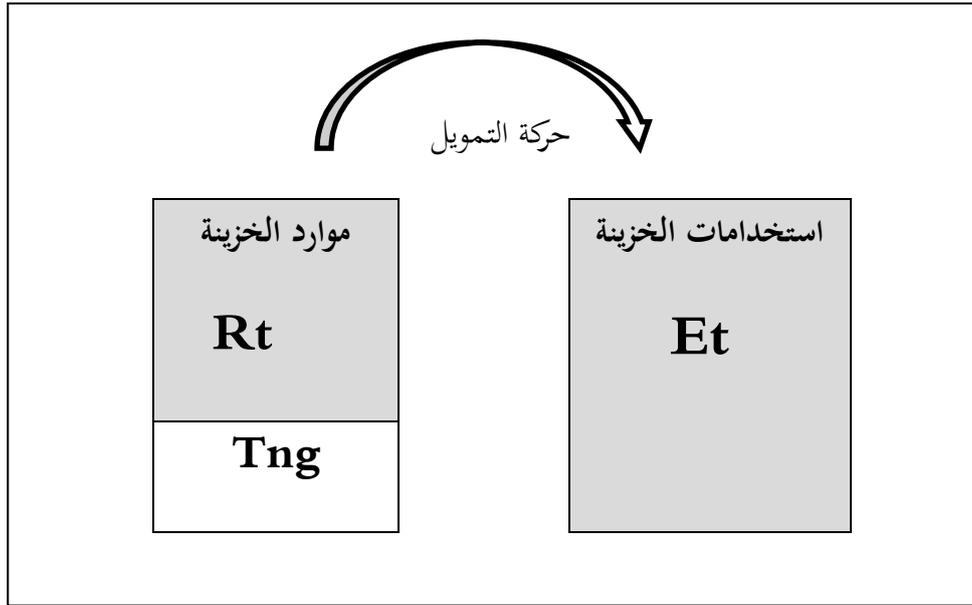


❖ الشرط الثالث :

أن تكون الخزينة موجبة، أي أن $Tng > 0$ ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات .

$$Tng > 0 = \implies Et > Rt$$

أي أن



3-6- معالجة الاختلال في التوازن المالي

إذا كانت وضعية الخزينة سالبة فهذا يبين أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافياً لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وهو ما يستلزم ويستوجب على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية:

- رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات.

- خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحويل، أو التخفيض من المخزونات.

أما إذا كانت خزانة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة بـ BFRg، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لابد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

- تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.

- الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على

خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في

السوق.

المحاضرة الرابعة: النسب المالية كأداة للتجليل المالي

من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة فإن المسير المالي يستعمل عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حيث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم، ما يتيح تفهم شامل لسيولة المؤسسة، قدرتها على الدفع ودرجة فاعليتها في إدارة أصولها

تعرف النسب المالية على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر.

وتعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية إلى المجموعات الرئيسية التالية والي تضم كل منها عددا من هذه النسب:

1- نسب الهيكل المالي:

يهدف إستخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة إستقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب شائعة الإستخدام بهذا الخصوص:

1-1- تمويل الاستخدامات المستقرة: تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال

الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة هو أن نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{اموال دائمة}}{\text{استخدامات مستقرة}}$ قد تم إلغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية

للموارد المستقرة لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل

للاستغلال (الهيكلية)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{BFReX}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الاستخدامات المستقرة لا بد لها أن تمول بالموارد الدائمة، و أيضا بالنسبة ل BFReX المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة والذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

1-2- الاستقلالية المالية: تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، فإفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المشخص المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون والالتزامات} + \text{مصادر الخزينة}}{\text{الأموال}}$$

هذه النسبة يتعين أن لا تتجاوز 1 (الواحد) وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1 فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة ولا يمكن لها أن تحصل على تمويل إضافي عن طريق الاقتراض إلا بواسطة إعطاء ضمانات.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيهما، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية المالية ولا بد أن يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات... الخ.

1-3- القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية : يعتمد المسير المالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة

الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF)

وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم إلا في خدمة الديون المالية) لا وجود لتوزيع الأرباح أو إعادة الاستثمار،

بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{CAF}}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 4 وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 8 وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن

مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها، فإذا كانت مثلا 3 فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية

باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة.

وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على

التمويل الذاتي، وهو مؤشر عن زيادة وارتفاع عدم القدرة على الوفاء ومنه التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها

ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعتبر كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض

للمؤسسة.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي CAF يمكن حسابها بواسطة طريقة الجمع أو طريقة

الطرح.

- طريقة الجمع : CAF = نتيجة الدورة + مصاريف محسومة - إيرادات محسوبة

CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك + المؤونات ونواقص القيمة + ق م ص للتشبيات المتنازل عنها -

الاسترجاع عن نواقص القيمة والمؤونات - سعر التنازل عن التشبيات المتنازل عنها- القسط المحول من إعانات الاستثمار

لنتيجة الدورة.

-طريقة الطرح: CAF = الفائض الإجمالي للاستغلال + إيرادات محصلة - مصاريف مسددة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياسا بتكلفتها، ويعتمد المشخص المالي غالبا على حساب النسب التالية:

1-2- نسب السيولة العامة (نسبة التداول) : تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات

المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها

2-2- نسبة السيولة السريعة : تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك

لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية و الاستخدامات

سريعة التحويل إلى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحويل

وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دوارنه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، وعادة

ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و 0.5 .

2-3- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) : تعتبر هذه النسبة من أدق النسب الي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد

كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى القيم المالية غير

الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال بين 0.2 و 0.3 .

ما تجدر إليه الإشارة أنه من الصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، ولكن يمكن القول أن معايير السيولة

تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وأيضا إلى حد ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير

منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

3- نسبة النشاط

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد

على القيم الإجمالية إلى تظهر في الميزانية الوظيفية، و يتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والرات، وتعرف

أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من

أجل خلق وتوليد المبيعات.

3-1- العلاقة بين BFRex ورقم الأعمال : ما دام BFRex متعلق ومرتبطة بنشاط المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني

أنه مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة الي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال

العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الإحتياج الهيكلي، و يحسب هذا المعدل كما

يلي:

$$\text{مدة الاحتياج ر ع إ} = \frac{\text{BFRex}}{\text{رقم الاعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية،

فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:

- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن

- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين

3-2- معدل دوران المخزونات : يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال

السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح.

حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين:

$$\text{دوران البضاعة / المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة او الاولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي:

$$\text{دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي :

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أو المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

3-3- مدة التحصيل من الزبائن : تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن و تحسب كما يلي:

$$\text{مدة التحصيل} = 360 \times \frac{\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض}}{\text{رقم الاعمال السنوية للاجال}}$$

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة الى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها

تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع

زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدا السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التحصيل،

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الاعمال السنوية الاجال}}{\text{الزبائن + اوراق القبض}}$$

كما توضحه العلاقة التالية:

كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن

3-4- مدة التسديد للموردين: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة الي تسدد فيها المؤسسة ديونها تجاه مورديها وتحسب

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردون + اوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الاجلة}} \times 360$$

كما ياي:

ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة الى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن

سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، تتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها وعموما

كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التسديد، كما

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات اللدفع سنوية الاجلة}}{\text{الموردون + اوراق}}$$

وضحه العلاقة التالية:

كلما كان هذا المعدل أقل كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة

مشترياتها الآجلة.

والشرط المهم هنا، هو أن تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل أي أن يكون معدل دوران الحسابات

المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون

التي عليها.

4- نسب الربحية

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب

تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها أدره المؤسسة فيما يتعلق

بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها

من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساساً بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.

وفي ما يلي أهم النسب المستخدمة:

1-4- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{الارباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

2-4- معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية): تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الارباح الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} \times 100\%$$

3-4- معدل المردودية الإقتصادية (العائد على مجموع الأصول): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الإستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، و يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الارباح الصافية}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100\%$$

5- شروط استخدام النسب المالية

إن الإستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والإختيار السليم لهذه النسب من أجل التوصل إلى أفضل الحلول، وفيما يلي أهم الشروط التي يتعين احترامها أثناء استعمال التشخيص بالنسب المالية:

- أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب.

- اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي.

- أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال

نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.

- عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.